محافظ حماة يطلب مضاعفة الجهود للارتقاء بمستوى الخدمات للمواطن

في مجلس محافظة حماة.. مطالبات لحل مشكلة المواصلات والإسراع بتوزيع مازوت التدفئة والزراعة

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد محافظ حماة كمال برمو في اجتماعه الأول مع مجلس المحافظة لدورته الحالية، أن المرحلة المقبلة تتطلب مضاعفة الجهود والعمل بروح الفريق الواحد للارتقاء بمستوى الخدمات إلى النحو الأمثل.

ولفت إلى أن المواطن وهمومه أولوية في العمل، وإلى ضرورة التواصل مع المواطنين بشكل مستمر والاستماع إلى مطالبهم واحتياجاتهم ومتابعتها مع الجهات المعنية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وأشار المحافظ إلى أهمية التعاون والتنسيق بين أعضاء مجلس المحافظة والمكتب التنفيذي، وأن يكون دور أعضاء المجلس فعالاً من خلال متابعة الواقع الخدمي كلٍ في منطقته ومجال عمله ونقل هذه المشكلات للجهات المختصة.

وذكر أن المحافظة تعمل ضمن الإمكانات المتاحة والموارد المتوافرة، داعياً لدعم المشاريع التنموية لرفد إيرادات الوحدات الإدارية، إضافة إلى دعم مراكز خدمة المواطن لتقديم أفضل الخدمات لديها للمراجعين وتسهيل أمورهم وإنجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة.

كما شدد المحافظ على تطبيق الأنظمة والقوانين خصوصاً فيما يتعلق بمخالفات البناء وقمعها.

وأكد المحافظ ضرورة رفع وتيرة العمل لتحسين الواقع الخدمي في كل جوانبه وعلى مستوى المحافظة، منوهاً بأهمية التشاركية بين كل الجهات العامة والوحدات الإدارية والمجتمع الأهلي، وضرورة إطلاق المبادرات التطوعية خصوصاً في المجال الخدمي ودعم المحافظة لهذه المبادرات.

وتركزت مداخلات ومطالب أعضاء المجلس، حول ضرورة حل مشكلة المواصلات والإسراع بتوزيع المحروقات للتدفئة والزراعة، ومعالجة فروق الأسعار لمشاريع لصرف الصحي، وتعديد بعض الطرقات وخاصة التابعة لبلدية مرداش بمنطقة الغاب، وأن تكون ردود مديري الدوائر والشركات والمؤسسات أكثر شرحاً، وضرورة إيجاد حل لازدحام المعلمين والمتقاعدين عند قبض رواتبهم، وأن تحول مستحقاتهم من نقابة المعلمين إلى مناطقهم لتخفيف وطأة التعب عليهم ومصاريف السفر بين مناطقهم ومركز المحافظة.

كما طالب أعضاء المجلس بتحسين الواقع الخدمي في مركز المدينة ومناطق المحافظة، وإعادة تأهيل الشوارع والطرقات ضمن الأحياء والطرق العامة ووضع دلالات وإشارات مرورية، وتحسين الواقع الكهربائي مع دخول فصل الشتاء، ومراقبة الأسواق مع تزايد ارتفاع الأسعار من مكان إلى آخر، ومعالجة مشكلة النقل في مدينة سلمية التي فاقمها قرار لجنة السير الفرعية بالمدينة بنقل السرافيس العاملة على خط حماة للكراج الجنوبي من دون تأمين نقل داخلي مناسب للمواطنين وطلاب الكليات الجامعية، وضرورة استكمال أوتستراد سلمية . حماة الذي طال انتظاره، وإعادة افتتاح مكتب للمساحة التابع للمصالح العقارية في سلمية الذي أغلق منذ عامين، وإعادة تأهيل المستوصفات التي طالها الدمار في المناطق المحررة من الإرهاب، وتأمين وحدة غاز متنقلة في الغاب، وتحسين الوصل للتيار الكهربائي للآبار الخاصة لمياه الشرب، وصيانة شبكة المواصلات الطرقية بشكل جيد.

كما وجه مديري المؤسسات والدوائر، بمتابعة كل المداخلات والمطالب التي طرحت، كلٌ في مجاله ومعالجتها بالسرعة الممكنة حسب الإمكانات المتاحة ووفقاً للأنظمة والقوانين.

ومن جانبه، بيّن رئيس مجلس المحافظة إبراهيم معلا أن المجلس وكما جرت العادة يرصد من كثب الواقع الخدمي في مختلف مفاصل العمل الإداري والمدني والاقتصادي والاجتماعي على امتداد ربوع المحافظة.

وأوضح أن الدورة الحالية حافلة بالكثير من الموضوعات والقضايا والمداخلات التي تمس الواقع الخدمي والاجتماعي للمواطنين، مع الحرص على معالجة المسائل الأكثر إلحاحاً وفق أولويات العمل ومطالب الأهالي.

في حين أكد قائد الشرطة اللواء حسين جمعة، استنفار قوى الأمن الداخلي على مدار الساعة لضبط الأمن والأمان، مشيراً إلى أن الوحدات الشرطية تؤدي واجبها على أكمل وجه، من خلال إلقاء القبض على المطلوبين من أصحاب السوابق وممن عليهم إذاعات بحث بجرائم متعددة وإحالتهم إلى القضاء المختص لينالوا جزاءهم، إضافة إلى حملة لحجز الدراجات النارية المخالفة للقضاء على ظاهرة القيادة الرعناء والحركات البهلوانية التي قد تسبب خطراً على سلامة المواطنين.

استياء من نقل سرافيس حماة للكراج الجنوبي

عضو مجلس محافظة: فوجئنا بقرار لجنة السير في سلمية

| حماة- الوطن

قوبل قرار لجنة السير الفرعية في مدينة سلمية، الذي اتخذته منذ أيام، بنقل السرافيس العاملة على خط حماة . سلمية من موقعه القديم خلف الحمام الأثري إلى الكراج الجنوبي باستياء شديد، لما سببه من معاناة شديدة لآلاف الموظفين وطلاب الجامعة والمعاهد والمواطنين العاديين، وذلك لبعده عن أحيائهم، ولعدم تأمين نقل داخلي يمكنهم من الوصول إلى الكراج!

وعدّ الكثير من المواطنين هذا القرار غير صائب، وغير مناسب في توقيته وخصوصاً في ظل الأزمة العامة بالنقل التي تعاني منها المحافظة عموماً والمدينة خصوصاً جراء شح المحروقات.

وبيّن العديد من المواطنين ومنهم موظفون وطلاب لـ«الوطن» أن هذا القرار سيئ بامتياز، ومن اتخذه غير مكترث بمعاناة الناس، موضحين أن هذا القرار زاد طين حياتهم بلةً، وأرخى بثقله على كواهلهم، وفاقم معاناتهم من سوء النقل.

وذكروا أن الكراج الذي يقع في أقصى الحي الجنوبي من المدينة يبعد عن المكان الذي كانت تقف فيه السرافيس قبل القرار المشؤوم أكثر من 1 كم، وعن مواقع سكنهم أكثر من 3 أو 4 كم، وقد صار من الصعب جداً على الأهالي المقيمين في الحي الشرقي والشمالي الوصول إليه، لعدم وجود نقل داخلي يكفي لآلاف الموظفين والطلاب، عدا باقي المواطنين الذين يقصدون حماة لإنجاز شؤونهم.

ولفت مواطنون آخرون إلى أن مجلس المدينة طرح الكراج الجنوبي للاستثمار، وأعلن مزاداً علنياً لذلك الهدف في 25 الشهر الجاري، وفي حال رسا المزاد على مستثمر فلن يستفيد من هذا القرار غيره، مضيفين: نحن لسنا ضد استثمارات مجلس المدينة، ولا ضد أي مستثمر كان، ولكن ضد الفوضى العارمة الذي سببها هذا القرار، وضد المعاناة التي نعاني منها.

وتابعوا: لقد كان القرار خطوة ناقصة، وكنا سنصفق له ولمن اتخذوه، فيما لو تم تأمين نقل داخلي من أحياء المدينة وخصوصاً الشرقي والشمالي للكراج، ومن كلية الزراعة والعمارة بالحي الغربي إلى الكراج أيضاً.

مصدر في مجلس المدينة، بيّن لـ«الوطن» أن خط سير سرافيس حماة أصبح انطلاقاً من الكراج، عبر الكورنيش الجنوبي باتجاه حماه ذهاباً ويمنع وقوف السرافيس في المواقف السابقة قرب الجندول، وأما العودة من مدينة حماة فتكون مروراً بداخل المدينة.

وأوضح أنه تم تحديد 4 مسارات لباصات النقل الداخلي العاملة بالمدينة، وهي من الزراعة للكراجات، ومن الكريم والسعن القبلي والسبيل للزراعة، وتخدم أكبر عدد ممكن من المواطنين.

ومن جانبه، ذكر عضو مجلس المحافظة أمين فطوم لـ«الوطن» أنه لم يدع لاجتماع لجنة السير الفرعية أي عضو مجلس محافظة، وأنهم فوجئوا بقرار نقل السرافيس للكراج الجنوبي مثل جميع المواطنين.

وأوضح أنه تم عرض هذا القرار ومنعكساته السلبية مؤخراً بجلسة مجلس المحافظة بحضور المحافظ وقائد الشرطة، وقد وعدا بالمعالجة وفق مصلحة المواطنين.

بعد القطع الجائر لحراج القنيطرة خطة لتغطية كامل المواقع الحراجية في المحافظة

| القنيطرة - خالد خالد

بيّن رئيس دائرة الحراج في زراعة القنيطرة مضر حمود أن خطة التحريج لهذا الموسم 35 هكتاراً، إضافة إلى تحريج 6 هكتارات بيوم الاحتفال بعيد الشجرة، وذلك ضمن خطة عمل مديرية زراعة القنيطرة للموسم الشتوي الحالي لتغطية كامل المواقع الحراجية على أرض المحافظة وزراعتها بالغراس الحراجية في المواقع الحراجية الاصطناعية.

وأوضح حمود أن المواقع التي سيتم تحريجها هي الحلس 12 هكتاراً وعين النورية والعتم وكوم محيرس وهي أربعة هكتارات لكل منطقة، وطرنجة سبعة هكتارات ومواقع مختلفة أربعة هكتارات، مؤكداً تنفيذ الخطط الموضوعة بتنفيذ شق وتعزيل الطرق الحراجية في مواقع التحريج لتسهيل وصول الصهاريج والمقطورات لسقاية الغراس الحراجية المزروعة واستخدام هذه الطرق كخطوط نار لمنع انتشار الحرائق في حال حدوثها وسهولة السيطرة عليها.

وأشار رئيس دائرة الحراج إلى أن خطة مشتل نبع الفوار الحراجي لموسم 2024 – 2025 هي إنتاج 85 ألف كيس صغير و5 آلاف كيس كبير، علماً أنه تم تنفيذ الخطة الشتوية بالكامل وجزء من الخطة الربيعية، مبيناً أنواع الغراس التي أنتجها المشتل وهي السرو بأنواعه والسرو الفضي واللوغستروم والعفص والكينيا والسنديان والصنوبر الثمري وبعض الأنواع الموجودة والتي تنجح زراعتها في محافظة القنيطرة مثل البلوط والدفلة واللوز المر والزيزفون والأزدرخت، لافتاً إلى أنه تم إدخال أصناف جديدة من الغراس الحراجية مثل السماق والغار وغيرهما والتي تمت زراعتها بنجاح كتجربة لتعميم زراعتها في محافظة القنيطرة.

وأضاف: عدد الغراس المبيعة حتى تاريخه بلغ 2500 غرسة، وتم توزيع 25 ألف غرسة على الأهالي ضمن حملة ومبادرة 5 غرسات لكل عائلة، كما تم توزيع3900 على الجهات العامة بالمحافظة و11 ألف غرسة على مشروع التحريج وما زال البيع قائماً لجميع المواطنين.

وكشف حمود أبرز الصعوبات في المشتل الحراجي وتتمثل بعدم وجود مصدر مياه دائم «بئر» ونقص الأيدي العاملة وقدم شبكة الري الموجودة في المشتل واهترائها، لافتاً إلى أن مساحة مشتل نبع الفوار لإنتاج الغراس الحراجية 35 دونماً وطاقته الإنتاجية 600 ألف غرسة حراجية.

يذكر أن مساحة التحريج الاصطناعي في محافظة القنيطرة نحو 2026 هكتاراً موزعة على نحو ثلاثين موقعاً حراجياً بما فيها حرم السدود وجوانب الطرق، أما مساحة الحراج الطبيعية فهي 655 هكتاراً وهي غابة جباتا الخشب وحراج بريقة وبئر عجم التي تعرضت إلى قطع جائر وبشكل كامل من المجموعات المسلحة.

في حمص.. خريطة للتنمية الزراعية هي الأولى من نوعها في سورية

تساهم في تحديد المشروعات ذات الأولوية في القرى وفقاً للإنتاج الزراعي والحيواني

| حمص - يوسف بدور

بينت مديرة مديرية المعلوماتية في محافظة حمص المهندسة سوسن الشعار لـ«الوطن» أن محافظة حمص عملت من خلال مركز بنك المعلومات على إنشاء خريطة التنمية الزراعية والريفية لعام 2021 كمرحلة أولى، على أن تتم لاحقاً إضافة كل بيانات السنوات السابقة لمراقبة تغيرات الإنتاج.

ولفتت الشعار إلى أن الهدف من إنشاء خريطة التنمية الزراعية هو تحديد المشروعات ذات الأولوية في القرى والمناطق وفقاً للإنتاج الزراعي والحيواني فيها، وتحديد الصناعات التي تدعم الإنتاج الزراعي والحيواني في المناطق بما لا يتعارض مع المخطط الإقليمي ودعم وتسويق المنتجات الريفية في القرى ذات الإنتاج العالي ومراقبة الإنتاج على مستوى القرى والمناطق وتحقيق الدعم اللازم في الأماكن ذات الإنتاجية الأعلى وإمكانية إنشاء مشروعات تدعم المرأة الريفية وفقاً لبيانات الإنتاج في تلك المناطق إضافة إلى إعطاء رؤية متكاملة عن أماكن كثافة الإنتاج الزراعي والحيواني على مستوى المناطق، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف في الإنتاج وفق الموارد الموجودة في المناطق.

وبينت الشعار أنه تم تجميع بيانات الإنتاج الزراعي والحيواني والمنتجات الريفية على مستوى القرى والبلديات والبلدات والمدن ذات الإنتاج الزراعي والحيواني ضمن الحدود الإدارية لمناطق المحافظة التابعة لها تنظيمياً، إضافة إلى البيانات الديموغرافية وربطها وفق نظام المعلومات الجغرافي GIS مع إحداثياتها المكانية ومخططات شبكة الطرق والموارد المائية واستعمالات الأراضي في المحافظة، منوهة إلى أن البيانات تتضمن المساحات المخصصة للإنتاج الزراعي وفق الخطة الزراعية، والإنتاج الزراعي في محافظة حمص من محاصيل زراعية «قمح – شعير – كرسنة – ذرة» والأشجار المثمرة «لوز – تفاح – حمضيات» والنباتات العطرية. وغيرها، وكل أنواع الإنتاج الحيواني، وأسماء أماكن ومراكز الإنتاج الزراعي والحيواني في المحافظة على مستوى «مدينة –بلدية – بلدة – قرية»، إضافة إلى توزع المنتجات الريفية ضمن محافظة حمص أيضاً على مستوى /مدينة –بلدية – بلدة – قرية/ إضافة إلى عدد السكان وعدد الشهداء بأماكن ومراكز الإنتاج.

وأوضحت الشعار أنه من خلال هذه الخريطة نستطيع معرفة مدى الجدوى الفعلية لأي مشروع مقترح من أي جهة، وكذلك يمكن دعم اتخاذ قرار بأي مشروع مقترح وفقاً للبيانات المجمعة على الخريطة إضافة إلى رؤية أماكن الضعف أو الخلل بالإنتاج بشكل أسرع وكذلك توجيه الدعم لأماكن الغزارة في الإنتاج ما يعني اتخاذ قرار سريع وفاعل في الوقت المناسب.

وأشارت الشعار إلى أن المرحلة التالية بعد إنشاء هذه الخريطة هي ربطها بمستلزمات الإنتاج الضرورية للقطاع الزراعي وتجميع كل البيانات الضرورية لذلك من «أسمدة – أعلاف – بذور – محروقات – مياه».

ونوهت الشعار إلى أن القمح «مثلاً» هو منتج زراعي مهم واستراتيجي تبين بعد تجميع البيانات وتحديثها ومتابعتها من خلال مركز بنك المعلومات أن مستلزمات إنتاجه حتى تصل إلى مرحلة الطحين تشرف عليها خمس وزارات و7 جهات معنية بالمحافظة إضافة إلى مديرية الزراعة عبر وحداتها الإرشادية ولا توجد مطابقة إلكترونية بين بيانات هذه الجهات أبداً.